

أمر إسناد

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

شركة فوزي محمود محمد الرفاعي وشركاه للمقاولات

تحية طيبة وبعد ،،

نترشّف أن نرسل رفق هذا نسخة من العقد رقم (٢٠٢٣/٢٠٢٢/١٨٢٢)

المؤرخ في ٢٠٢٣ / ٤ / ١٠ بـمبلغ ١١٣.٥٩٥.٢٥٠ جنيه (فقط وقدره مائة

وثلاثة عشر مليون وخمسماة خمسة وتسعون الف ومائتين وخمسون جنيها لا غير)

والموقع بين الهيئة والشركة بشأن قيام الشركة " أعمال رفع كفاءة طريق كفر

الدوار / منية السعيد (القطاع الثاني) مركز كفر الدوار محافظة البحيرة بطول ١٧ كم

ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" (بالأمر المباشر) .

على أن يتم التنفيذ طبقاً لشروط و مواصفات الهيئة الخاصة بهذه العملية هذا

وستتولى (المنطقة الثالثة عشر - البحيرة) الإشراف على التنفيذ وتجهيز

وتسليم الموقع للشركة فوراً .

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

(التوقيع)
حرب

عميد / ابوبكر احمد حسن عساف
رئيس الادارة المركزية
للشؤون المالية والادارية

حرب



عقد مقاولة

الموضوع : تنفيذ أعمال رفع كفاءة طريق كفر الدوار / منية السعيد (القطاع الثاني)
مركز كفر الدوار محافظة البحيرة بطول ١٧ كم ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة
بالأمر المباشر

رقم العقد: ٢٠٢٣/٢٠٢٢/١٨٢٢

أنه في يوم الاثنين الموافق : ٤ / ١٠ / ٢٠٢٣

الهيئة العامة للطرق والكباري .

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة.

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و "شركة فوزي محمود محمد الرفاعي وشركاه للمقاولات"

بصفته / مدير وشريك

ويمثلها السيد / فوزي محمود محمد الرفاعي

وينوب عنه في التوقيع السيد / محمد كمال محمد يمني

بموجب توكيل رسمي رقم ٢٠١٩/١٥٣٩

بطاقة رقم ٢٧٧٠٦٢٤١٥٠٠٥٣٧ .

بطاقة ضريبية / ٤٤٧ - ٤٩٤ - ٤٩٤ .

مأمورية ضرائب / بيلا

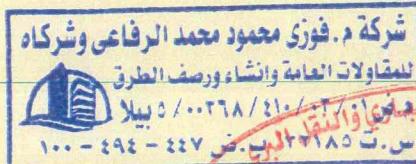
سجل تجاري رقم / (٣٢١٨٥)

ومقرها ١١٧ قرية ابشان - مركز بيلا - محافظة كفر الشيخ .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

محمد كمال محمد

محمد كمال محمد عيسى الجعوى



التمهيد

بناءً على موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٩٦) المنعقدة برئاسة السيد الدكتور / مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٨ الموافقة على إسناد "أعمال رفع كفاءة طريق كفر الدوار / منية السعيد (القطاع الثاني) مركز كفر الدوار محافظة البحيرة بطول ١٧ كم ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" (بالأمر المباشر) إلى "شركة فوزي محمود محمد الرفاعي وشركاه للمقاولات" بتكلفة تقديرية ١١٣.٥٩٥.٢٥٠ جنية (فقط وقدره مائة وثلاثة عشر مليون وخمسماية خمسة وتسعون ألف ومائتين وخمسون جنيهاً لغير) علي أن تتم المحاسبة استرشاداً بالقائمة الموحدة للطرق ولما كان المالك يرغب في إنجاز "أعمال رفع كفاءة طريق كفر الدوار / منية السعيد (القطاع الثاني) مركز كفر الدوار محافظة البحيرة بطول ١٧ كم ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" (بالأمر المباشر) على أن يتم الاتفاق على الأسعار للأعمال من خلال التفاوض مع الشركة بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعماله وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها الأعمال المؤقتة والإضافية والتكملية والتعديلات التي يطلب المالك من المقاول القيام بها وفقاً لشروط العقد ووثائقه ، وهي الأعمال التي أعلن الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه للقيام بذلك الأعمال وتنفيذها وإتمامها وصيانتها وذلك بعد إطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومحظطاته وسائر المستندات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والتي يخضع لها هذا العقد ولما كان العرض المقدم من الشركة قد اقرن بقبول صاحب العمل بالإسناد بالأمر المباشر الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٨ وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على ما يلى :-

المقدمة الأولى

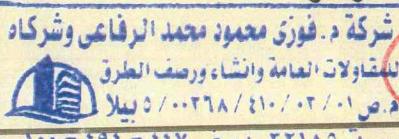
يعتبر التمهيد السابق وكراهة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

المقدمة الثانية

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية " تنفيذ أعمال رفع كفاءة طريق كفر الدوار / منية السعيد (القطاع الثاني) مركز كفر الدوار محافظة البحيرة بطول ١٧ كم ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة" بالأمر المباشر طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها ١١٣.٥٩٥.٢٥٠ جنية (فقط وقدره مائة وثلاثة عشر مليون وخمسماية خمسة وتسعون ألف ومائتين وخمسون جنيهاً لغير) شاملة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروطه ووثائق العقد وتعتبر هذه القيمة تقديرية وتم المحاسبة النهائية طبقاً للكميات المنفذة على الطبيعة بالفواتير التي تحدد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل الهيئة للتفاوض مع الشركة على الأسعار .

المقدمة الثالثة

يلتزم الطرف الثاني "شركة فوزي محمود محمد الرفاعي وشركاه للمقاولات" بتنفيذ الأعمال المسند إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٦) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع حالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الاعمال محل التعاقد المعاينة التامة للاتفاقية للجهاله شرعاً وقانوناً .



البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم MD2218500009 مبلغ ٥٦٨٠٠٠ جنيها (فقط وقدره خمسة مليون وستمائة وثمانون ألف جنيها لغير) صادر من بنك ابو ظبي التجاري فرع كفر الشيخ صادر بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٤ وساري حتى ٢٠٢٣/٧/٣

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة . ويتم احتياز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تعا لتقديم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للمعياد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوفع الطرف الأول على الطرف الثاني عarama التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأى بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء قسم العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذى يكون له أن يخصمه ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أيام مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلحا إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لتنبيه إدارية أخرى إذا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الأخذ بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

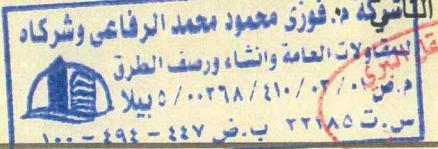
البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستحدثة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقدين عليها ونقضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة ويطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند التاسع

يلزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحليّة ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتتفيد أوامر الطرف الأول باتباع كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعين وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الأضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بذلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيدها

محمد عاصم



البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل حسابات تأكيدية للترية في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقدم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسببت في اتلاف أي شيء يلزم بعادلة الحال إلى ما كان عليه ولا سيقوم الطرف الأول بصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميمه المصارييف الإدارية الالزمة .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصراريات والموافقات القانونية الالزمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الالزمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتتحمل كامل المسؤولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .

البند الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يسبب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عاملية أو أحدي آلاته وتقع المسؤولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللحنة المشرفه على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تزكيتها بالموقع وفقاً لاستشاري الجهة .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بأخلاص محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسلیم الالتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بأخلاص الموقف على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميمه المصارييف الإدارية الالزمة .

البند السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لأثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل يعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لأثارها القانونية .

البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن أفعال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

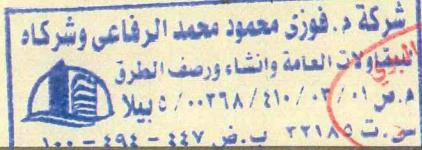
البند الثامن عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي ترمي بها الجهات العامة رقم (٦٩٢) لسنة ١٩٤٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٩٤٨) فيما لم يرد به نص خاص .

البند التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة وجود الاعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتنااسب وحجم الزيادة أو النقص .

محمد ماهر على



البند العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمعات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يقيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدد على الطرف الأول . وللتزام الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

البند الحادى والعشرون

لتلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة لأعمال الطرق وسنة للأعمال الصناعية تبدأ من تاريخ التسليم الابتدائي حتى تاريخ الاستلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم باصلاحه على نفقة فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الثاني والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث العشرون

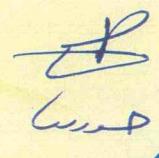
يقر كل من طرفي العقد بموافقتها على آية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء في بند هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يحافظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (الاسمنت - البيتمين - السولار - الحديد) وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ م وطبقاً للتعرفات والمعدلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م .

البند الخامس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ شلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزم .



الطرف الثاني

شركة فوزي محمود محمد الرفاعي وشركاه للمقاولات

التواقيع (محمد كمال محمد عیني)

المهندس / محمد كمال محمد يمني

بموجب توكيل رسمي

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

التواقيع (حسام الدين مصطفى)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

